

الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، الذي أعادت فيه تأكيد تصميم دول المنطقة على تعزيز ودفع خطى تعاونها في المجال السياسي والاقتصادي والعلمي والتكنولوجى والثقافى وغير ذلك من المجالات.

وإذ تؤكد من جديد أن مسائل السلم والأمن ومسائل التنمية متراقبة ولا يمكن الفصل بينها، وإذ ترى أن التعاون فيما بين جميع الدول، لا سيما دول المنطقة، من أجل تحقيق السلم والتنمية أمر أساسى في تعزيز أهداف منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي.

وإدراكا منها للأهمية التي تعلقها دول المنطقة على الحفاظ على بيئة المنطقة، وإذ تدرك الخطير الذي يشكله التلوث، من أي مصدر، على البيئة البحرية والساحلية وعلى توازنها الإيكولوجي ومواردها،

وإذ تلاحظ القلق المعرب عنه بشأن استخدام أساليب وممارسات لصيد الأسماك تتسبب في الاستغلال المفرط للموارد البحرية الحية، ولا سيما الأرصفة السمكية الكثيرة الارتفاع والأرصفة السمكية المتداخلة المناطقة، وما لهذا من أثر ضار على حفظ وإدارة الموارد الحية للبيئة البحرية، سواء داخل المناطق الاقتصادية الخالصة أو فيما وراءها.

١ - تؤكد أهمية مقاصد وأهداف منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي بوصفها أساساً لتعزيز التعاون فيما بين بلدان المنطقة:

٢ - تطلب إلى جميع الدول أن تتعاون على تعزيز الأهداف المحددة في إعلان منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي وأن تمنع عن اتخاذ أي إجراء لا يتفق مع تلك الأهداف أو مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما أي إجراء قد يتسبب في شوب حالات توتر وصراع محتمل في المنطقة أو يزيد من حدتها؛

٣ - ترحب بالارتياح بالاجتماع الثالث للدول الأعضاء في المنطقة، المعقود في برازيليا في ٢١ و ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وتحيط علما بالإعلان الختامي، والإعلان المتعلق باعتبار منطقة جنوب الأطلسي منطقة لا نووية، والإعلان المتعلق بالبيئة البحرية، والإعلان المتعلق بالتعاون في مجال الأعمال في جنوب الأطلسي، والقرار المتعلق بإنشاء اللجنة الدائمة لمنطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي، التي اعتمدت في الاجتماع^(٧٨):

تعاون جميع الدول الأعضاء في إيجاد بيئة جديدة تقوم على الوئام الدولي،

وإذ ترى أنه ينبغي أن تبذل الدول الأعضاء كل جهد ممكن لإنتهاء الصراعات المسلحة القائمة، ومنع نشوب صراعات من هذا القبيل في المستقبل، والاقتدار في تسوية المنازعات الناشطة على الوسائل السلمية بما يتفق مع الميثاق، وبما لا يعرض السلم والأمن الدوليين والعدل للخطر،

وإذ تؤكد كذلك أن من الصالح العام للبشرية العمل بنشاط على تعزيز دور الأمم المتحدة وكفاءتها باعتبارها عنصراً رئيسياً في نظام الأمن الجماعي وأداة فعالة في صون السلم والأمن الدوليين،

١ - تعلن سنة ١٩٥٥ سنة عالمية لاحتفال الشعوب بذكرى ضحايا الحرب العالمية الثانية:

٢ - تطلب إلى جميع الدول والشعوب الاحتفال رسمياً بالذكرى السنوية الخامسة لإنتهاء الحرب العالمية الثانية؛

٣ - تقرر أن تعقد في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ اجتماعاً رسمياً خاصاً للاحتفال بذكرى ضحايا الحرب؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٧٤

٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

٢٦/٤٩ - منطقة سلم وتعاون في جنوب الأطلسي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١١/٤١ المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ الذي أعلنت فيه بصورة رسمية أن المحيط الأطلسي، في المنطقة الواقعة بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية، "منطقة سلم وتعاون في جنوب الأطلسي"؛

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها اللاحقة المتعلقة بهذه المسألة، بما فيها القرار ٣٦/٤٥ المؤرخ ٢٧ تشرين

١٢ - تهنئ حكومة نيجيريا على عملها القيم كمنسق لمنطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي منذ الاجتماع الذي عقد في أبوجا في عام ١٩٩٠، وتعرب عن ارتياحها للمشاركة البناءة من جانب جميع أعضاء المنطقة خلال الفترة نفسها؛

١٣ - ترحب بالعروض المقدمة من حكومات جنوب أفريقيا والأرجنتين وبنن لاستضافة الاجتماعات الوزارية الرابعة والخامس والسادس للمنطقة في الأعوام ١٩٩٥ و١٩٩٦ و١٩٩٧؛

١٤ - ترحب أيضاً بالعرض المقدم من حكومة ناميبيا لاستضافة اجتماع لوزراء التجارة والصناعة لدول المنطقة في أوائل عام ١٩٩٥؛

١٥ - تشدد على ما نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، المعقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢، من أهمية للمنطقة، كان من أبرزها اعتماد إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(٤) وجدول أعمال القرن ٢١^(٥)، فضلاً عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(٦)، واتفاقية التنوع البيولوجي^(٧)، اقتناعاً منها بأن تنفيذ هذه الصكوك سيعزز الأساس اللازم للتعاون داخل المنطقة بما يحقق منفعة المجتمع الدولي ككل؛

١٦ - تطلب إلى المنظمات والأجهزة والهيئات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تقدم المساعدة الملائمة التي قد تلتزم بها دول المنطقة في جهودها المشتركة الرامية إلى تنفيذ أهداف المنطقة؛

١٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يستعرض تباعاً تنفيذ القرار ١١/٤١ والقرارات اللاحقة المتعلقة بهذه المسألة وأن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين يأخذ في الاعتبار، في جملة أمور، الآراء التي تعرب عنها الدول الأعضاء؛

١٨ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخمسين البند المعنون "منطقة سلم وتعاون في جنوب الأطلسي".

الجلسة العامة ٧٤
٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤

٢٧/٤٩ - حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت مجدداً في البند المعنون "حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي"،

٤ - ترحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في برازيليا لتشجيع الديمقراطية والتعددية السياسية والعمل، وفقاً لإعلان وبرنامج عمل فيينا الذين اعتمد هما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣^(٨)، على تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والدفاع عنها والتعاون أيضاً في سبيل تحقيق تلك الأهداف؛

٥ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام، المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤^(٩)، المقدم وفقاً لقرارها ٢٢/٤٨ المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣؛

٦ - ترحب أيضاً بالتقدم المحرز مؤخراً نحو بدء النفاذ التام لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلوكو)^(١٠) بالنسبة إلى جميع الدول الواقعة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مما سيسمح بتوطيد مركز منطقة المعاهدة، في المستقبل القريب، كمنطقة خالية من الأسلحة النووية؛

٧ - ترحب كذلك بالجهود المبذولة في تنفيذ إعلان جعل أفريقيا منطقة لا نووية^(١١)، بما يؤدي إلى عقد معاهدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا؛

٨ - تؤكد أهمية جنوب الأطلسي لمعاملات البحرية والتجارية العالمية وتصميمها على الحفاظ على تلك المنطقة لممارسة جميع الأنشطة التي يحميها القانون الدولي العرفي، على النحو الذي تعكسه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار^(١٢)؛

٩ - ترحب ترحيباً حاراً بجنوب أفريقيا في جماعة دول جنوب الأطلسي؛

١٠ - تعرب عن تقديرها للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، ولا سيما قيام مجلس الأمن في الآونة الأخيرة باتخاذ قرارات تهدف إلى تحقيق سلم دائم في أنغولا وليبيريا، وترحب على وجه الخصوص بتوقيع حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا بالأحرف الأولى في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ على بروتوكول لوساكا؛

١١ - تشتمل على الجهود التي يبذلها الدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية بغية تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة إلى أنغولا وليبيريا، وتحثها على مواصلة وزيادة هذه المساعدة؛